

بعد حصول «رتوا» التابعة على رخصة تصدير الأغنام الاسترالية إلى الخليج

«المواشي»: أول شحنة أغنام حية تصل من أستراليا إلى البلاد خلال أسبوعين

■ الشركة نقلت خلال أكثر من 45 عاماً ما يزيد عن 80 مليون رأس من الأغنام الأسترالية للمنطقة



المواشي الأسترالية



أسامة بودي

■ بودي: حصلنا على الرخصة بعد تأكد السلطات الأسترالية من مطابقة الشركة لجميع الاشتراطات والمواصفات المطلوبة

عبدالرحمن البدر، من خلال مقابلاته للمسؤولين الحكوميين الأستراليين وبعض أعضاء البرلمان ودعوتهم لزيارة الكويت للاطلاع على أعمال شركة نقل وتجارة المواشي. وتقدم بودي أيضاً بالشكر الجزيل لسفير أستراليا لدى الكويت، جوثان غيلبرت، ووزير الزراعة والموارد المائية الفيدرالي بيفيد ليتلبراو.

وقد نتج عن هذا الجهد الجبار للسفير البدر قيام وزير الزراعة والموارد المائية الفيدرالي بيفيد ليتلبراو بزيارة رسمية إلى دولة الكويت والاتقاء مع إدارة شركة نقل وتجارة المواشي، والذي أكد خلال زيارته دعم الحكومة الأسترالية التام لاستمرار تجارة المواشي الحية إلى منطقة الشرق الأوسط طوال العام.

والمعتمد والمؤهل الذي يراعي الاشتراطات الصحية الكويتية، يتم اعتماد اللحوم المذبوحة من قبل الهيئة العامة للغذاء والتغذية، ثم تنقل إلى مصنع الشركة المزود بمختبر الجودة الحاصل على شهادة HACCP للمساواة الغذائية، حيث يقوم المصنع بفحص اللحوم قبل توزيعها، وذلك لضمان وصول المنتجات إلى المستهلك تحت مفهوم "الجودة الحال".

وتقدم بودي بالشكر الجزيل إلى كل من نائب وزير الخارجية خالد سليمان الجارالله، ووزير التجارة والصناعة خالد ناصر الروضان، ووكيل وزارة التجارة وشهدا بالجهود خالد على الفاضل، سفير دولة الكويت السابق لدى أستراليا.

قريب الرعاية البيطرية المرافق للرحلة وذلك من خلال الكشف الطبي الدوري لضمان سلامتهم. كما يتم فحص المواشي فور وصولها إلى الكويت من قبل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية قبل التصريح بخروجها من الميناء، ليتم نقلها بواسطة شاحنات مجهزة إلى مزرعة "المواشي" الحاصلة على جائزة أفضل حظائر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من هيئة اللحوم والمواشي الأسترالية MLA، حيث يتم فحص ورعاية المواشي خلال فترة وجودها بالمزرعة.

وبعد البيع حسب تعاليم الشريعة الإسلامية السمة في مسلخ العاصمة وسوق المواشي المركزي التابع لـ "المواشي" وفي محاولة لطمأنة الأستراليين بخصوص الجودة وسلامة النقل البحري، على أن جميع السفن التابعة لـ "المواشي" معتمدة من قبل السلطات الأسترالية، حيث يتم فحص المواشي قبل تحميلها وكذلك يتم فحص السفينة قبل إبحارها، ويرافق كل رحلة طبيب بيطري أسترالي الجنسية مرخص من قبل وزارة الزراعة الأسترالية برفع تقاريره مباشرة إليها، كما يوجد ضمن طاقم كل رحلة بحرية مراقب ماشية أسترالي الجنسية تابع لشركتنا سمته مراقبة المواشي من بداية الرحلة إلى نهايتها ورصد أية تجاوزات أو ملاحظات خلال الرحلة البحرية.

والتي تعتبر من أعلى المعايير العالمية في رعاية ونقل المواشي منها نظام MO.43 و ASE1. ولغت بودي إلى أن الشركة استوردت العام الماضي نحو مليون و280 ألف رأس من الأغنام إلى الكويت وقطر والإمارات وعمان.

وذكر أن شركة نقل وتجارة المواشي منذ تأسيسها عام 1973م، دأبت على أن تكون مثلاً يحتذى به عالمياً كأكبر ناقل للأغنام الحية في العالم، حيث نقلت خلال أكثر من 45 عاماً ما يزيد عن 80 مليون رأس من الأغنام الأسترالية للمنطقة، على أسطولها البحري المعتمد من قبل السلطات الأسترالية، وأضعة نصب عينيهما سمعة دولة الكويت، وحرصها على الالتزام

المفصلة والمراجعات الدقيقة التي يتم إجراؤها من قبل السلطات الأسترالية، وقد تم منحنا هذه الرخصة بعد التأكد من مطابقة المواشي لجميع الاشتراطات والمواصفات المطلوبة على ثقلات الشركة ومزارعها، وإجراءات نقل ورعاية المواشي ابتداءً من أستراليا وانتهاءً في دولة الكويت ودول المنطقة.

أكد بودي، أن دولة الكويت كانت في طليعة الدول التي التزمت بتطبيق نظام ضمان المصدرين لسلسلة التوريد ESCAS، والذي كان يهدف إلى ضمان معاملة المواشي الصادرة لأغراض التسعين والذبح بما يتوافق مع المعايير الدولية لرفق بالحيوان، كما وأن "المواشي" تطبق كافة الأنظمة الأسترالية

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي، عن تحميل أول شحنة أغنام حية مصدرة من أستراليا إلى الخليج العربي، ستصل إلى البلاد في غضون أسبوعين، بعد فترة انتظار منذ يونيو الماضي، وجرى ذلك ريثما حصلت شركتها التابعة في أستراليا (رتوا) على رخصة تصدير مواشي من وزارة الزراعة والموارد المائية الفيدرالية الأسترالية، ما يجعلها مصدر معتمد في ولاية غرب أستراليا (بيث) لشحنات الأغنام لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

من جهة أوضح، الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي المهندس أسامة خالد بودي، أن منح هذه الرخصة تم بعد المرور بسلسلة من الإجراءات

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي، عن تحميل أول شحنة أغنام حية مصدرة من أستراليا إلى الخليج العربي، ستصل إلى البلاد في غضون أسبوعين، بعد فترة انتظار منذ يونيو الماضي، وجرى ذلك ريثما حصلت شركتها التابعة في أستراليا (رتوا) على رخصة تصدير مواشي من وزارة الزراعة والموارد المائية الفيدرالية الأسترالية، ما يجعلها مصدر معتمد في ولاية غرب أستراليا (بيث) لشحنات الأغنام لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

من جهة أوضح، الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي المهندس أسامة خالد بودي، أن منح هذه الرخصة تم بعد المرور بسلسلة من الإجراءات

لمدة 4 أيام ويركز على المبادرين ورواد الأعمال في مختلف القطاعات

«هاوي» تحصد المركز الأول لجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة



جانب من تسليم الجائزة

السعودية، وتعتبرها حافزاً جديداً لنا لفتح آفاق جديدة على صعيد القيام بمسؤولياتنا تجاه الشعب السعودي ومساهمة جهودنا لنشر الرفعة والارتقاء مع إدارة شركة العصر في جميع المجالات بالاستفادة من أحدث التقنيات، حيث تتمثل استراتيجيتنا أعمالنا ورؤيتنا بأفضل التواصل لإيصال الرفعة لكل فرد وممثل ومؤسسة في المملكة لبناء مجتمعات وقطاعات ذكية مترابطة بالكامل وتتمتع بأحدث قنوات التواصل مع العالم الذكي الأوسع، وسنعمل باستمرار على توفير مزيد من المنتجات والخدمات المتطورة عالية الجودة لعلنا وشركائنا المحليين. كما نعتبر هذا الفوز نقطة تحول جديدة لنا على مستوى تحدي أنفسنا ومتابعة القيام بدور نشط في قيادة مسيرة تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة، يرتقي لتلبية احتياجاتها المستقبلية ويعزز من مكانتها الرائدة عالمياً من خلال الاستفادة القصوى من قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في مسيرة التنمية والتطوير وبناء اقتصاد المملكة الرقمي المستدام.

وقال تشارلز يانغ، رئيس «هاوي» في منطقة الشرق الأوسط أثناء تسلم الجائزة: «نشعر بالفخر الكبير حيال تقني هذا الجائزة المرموقة من قيادة المملكة العربية

الحديثة والمتطورة كتقنيات الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس والتحول الرقمي التي باتت تلعب دوراً محورياً على صعيد تطوير وتنمية أعمال كافة القطاعات بما يتوافق مع أهداف قيادة المملكة الرشيدة للتحول الرقمي وبرامج التحول الوطني والرؤية السعودية 2030. وقد تميزت «هاوي» بتسخير كافة إمكانياتها للتركيز على نشر أحدث تقنياتها المتكبرة في المملكة، وبناء وتطوير البنية التحتية وشبكات الاتصالات الأمتة، وعملت على تمكين شركائها المحليين وتنمية مهارات جيل الشباب السعودي في مجال التكنولوجيا بما يتماشى مع طموحات نشر ثقافة الابتكار والإبداع وبناء نظام إيكولوجي شامل ومتكامل لتقنية المعلومات والاتصالات في المملكة، يرتقي لتلبية احتياجاتها المستقبلية ويعزز من مكانتها الرائدة عالمياً من خلال الاستفادة القصوى من قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في مسيرة التنمية والتطوير وبناء اقتصاد المملكة الرقمي المستدام.

وقال تشارلز يانغ، رئيس «هاوي» في منطقة الشرق الأوسط أثناء تسلم الجائزة: «نشعر بالفخر الكبير حيال تقني هذا الجائزة المرموقة من قيادة المملكة العربية

فازت «هاوي» الرائدة عالمياً في توفير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات والأجهزة الذكية بالمركز الأول لجائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، وتم الإعلان عن فوز «هاوي» خلال الحفل السنوي لهذه الجائزة المرموقة الذي استضافته العاصمة السعودية الرياض في فندق الفيصلية.

وقد نالت شركة «هاوي» هذا الشرف بحصولها على المركز الأول من جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، إقراراً بتميز ممارستها المستدامة وربادتها في مجال التنافسية المسؤولة وإمكاناتها الاستثنائية في مجال الإدارة وإطلاق مبادرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية المتكبرة. وتعد جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة التي أطلقت عام 2008 الجائزة الأولى والوحيدة التي تعنى بالتنافسية المسؤولة وبالذور الذي تلعبه الشركات في المملكة. وبفوزها بهذه الجائزة، تكون «هاوي» أول شركة تقنية تحصد جائزة المركز الأول في تاريخ هذه الجائزة. ويأتي فوز «هاوي» بالمركز الأول في هذه الجائزة المرموقة تكريماً لها على الدور الإيجابي الذي لعبته في دفع عجلة تطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في السعودية والتركيز على سيق توظيف التقنيات

■ تهيئة المبادرين ورواد الأعمال على إعداد دراسة الجدوى بشكل عملي

الحاسبي في إعداد الميزانية وأهداف الميزانية العمومية التقديرية وتقرير رأس مال المشروع وطرق احتساب فوائد وأرصدة القروض والتحليل الاقتصادي للقوائم المالية. وفي تناول منه لأهمية التسويق والترويج، يتناول البرنامج في يومه الثالث إعداد الأدوات التسويقية الفعالة وتقرير ميزانية التسويق الفعالة وكذلك تقرير ميزانية التسويق وكيفية تسويق منتجات المشروع.

ومع الحرص على تطبيق البرامج العملية للمشروعات المقدمة، يتناول اليوم الرابع من البرنامج إعداد خطة العمل وإعداد القوائم المالية بشكل مفصل يتسق مع رؤية ونهج البرنامج الساعي لإعطاء المشاركين رؤية شاملة ومدرسة لكيفية إعداد دراسة الجدوى للمشاريع.



عماد أبو زور

والتشاور اليوم الأول من البرنامج المفاهيم الرئيسية لدراسات الجدوى الاقتصادية من حيث المفهوم والأهمية والهدف وأساس تحليل دراسة السوق ومعرفة المنافسين المحليين ودراسة احتياجات العملاء والزبائن واتخاذ القرارات بشأن الطاقة الإنتاجية وإدارة

ويشتمل البرنامج على ما يلي: 1- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. 2- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التشغيلية. 3- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 4- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 5- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 6- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 7- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 8- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 9- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 10- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 11- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 12- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 13- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 14- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 15- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 16- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 17- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 18- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 19- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 20- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 21- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 22- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 23- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 24- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 25- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 26- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 27- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 28- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 29- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 30- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 31- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 32- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 33- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 34- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 35- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 36- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 37- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 38- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 39- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 40- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 41- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 42- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 43- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 44- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 45- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 46- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 47- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 48- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 49- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 50- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 51- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 52- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 53- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 54- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 55- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 56- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 57- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 58- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 59- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 60- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 61- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 62- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 63- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 64- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 65- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 66- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 67- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 68- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 69- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 70- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 71- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 72- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 73- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 74- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 75- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 76- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 77- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 78- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 79- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 80- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 81- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 82- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 83- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 84- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 85- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 86- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 87- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 88- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 89- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية. 90- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية. 91- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية. 92- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التسويقية. 93- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الإدارية. 94- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات القانونية. 95- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأخلاقية. 96- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات البيئية. 97- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاجتماعية. 98- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الثقافية. 99- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات الدينية. 100- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات السياسية.

■ أبو زور: البرنامج يستخدم نفس نماذج الصندوق الوطني لتنمية المشاريع

الخاصة بهم. وأضاف أن البرنامج يتناول وبشكل عملي كيفية التدريب على إعداد خطط العمل وطرق وخسومات إعداد الميزانية التقديرية للمشروع والإلمام بالأساس العلمية والعملية في دراسة الجدوى وتقييم المشروعات مع التعرف على طرق وتحليل دراسة السوق. وبين أبو زور أن البرنامج الذي ستمر فعالياته 4 أيام يتناول بالتفصيل والتجربة العملية كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ونهضة المبادرين ورواد الأعمال على كيفية إعداد تلك الدراسات بما يتوافق ومتطلبات واحتياجات بيئة الأعمال في المشروعات المختلفة.

مع الاهتمام المتزايد من قبل المبادرين ورواد الأعمال بتقديم أفكار عملية لتأسيس مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة والتي تنزامن مع الشروط والمعايير للوضوعة من قبل الجهات الحكومية ممثلة في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحفظته بنك الكويت الصناعي، تطلق شركة الإبداع الخليجي للاستشارات والتدريب برنامجها التدريبي المتميز بإعداد دراسات الجدوى أمام المبادرين من الشباب وكذلك رواد الأعمال خلال الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر المقبل والذي يحاضر فيه الدكتور منظر المعنوق أحد أهم الخبراء المتخصصين في هذا المجال بدول الخليج والعالم العربي.

ويستهدف البرنامج لقاء الضوء على كيفية تعامل المبادرين مع شروط واحتياجات الصندوق الوطني لتنمية المشاريع حيث يتم استخدام نفس النماذج التي يتم استخدامها من قبل الصندوق للحصول على تمويل.

وفي هذا السياق، أشار الرئيس التنفيذي في الشركة عماد أبو زور أن ما يميز البرنامج وجود حالات تطبيقية لإعداد دراسات الجدوى والتعرف عن قرب عن حالات ونماذج عملية يمكن الاستفادة منها من قبل المبادرين عند إعداد دراسات الجدوى

انكماش الاقتصاد الياباني بنسبة 1.2 بالمئة

في الربع الثالث

للشركات وهو احدى الركائز الرئيسية الأخرى للطلب المحلي بنسبة 0.2 بالمئة في حين تراجعت الصادرات بنسبة 1.8 بالمئة بسبب ضعف الطلب على السيارات التي جانب تأثير الزلازل والأعاصير التي أغلقت سلاسل الإمداد وأغلقت مطارا دوليا كبيرا يعمل كمركز لوجستي.

الإجمالي بنسبة 0.1 بالمئة مثاثرا بسلسلة الكوارث الطبيعية التي تضمنت أمطاراً غزيرة أودت بحياة أكثر من 200 شخص في المنطقة القريبة وأثرت كذلك على معدلات اقبال المستهلكين على إنفاق الأموال في المتاجر والمطاعم والمواقع السياحية. كما انخفض الإنفاق الراسمالي

مكتب مجلس الوزراء أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع كذلك في الفترة من يوليو إلى سبتمبر الماضيين بنسبة 0.3 بالمئة وذلك مقارنة بمعدلاته خلال الربع الثاني من العام الجاري. وتأثر الاقتصاد الياباني خلال تلك الفترة بتراجع الإنفاق الشخصي الذي يمثل حوالي 60 بالمئة من الناتج المحلي

أعلنت الحكومة اليابانية أمس الأربعاء أن الاقتصاد المحلي انكمش بنسبة 1.2 بالمئة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام الجاري متأثراً بكوارث طبيعية الحقت أضراراً بالصادرات وإنفاق المستهلك والإنفاق الراسمالي للشركات.

وأوضحت بيانات أولية أصدرها

أعلنت الحكومة اليابانية أمس الأربعاء أن الاقتصاد المحلي انكمش بنسبة 1.2 بالمئة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام الجاري متأثراً بكوارث طبيعية الحقت أضراراً بالصادرات وإنفاق المستهلك والإنفاق الراسمالي للشركات.

وأوضحت بيانات أولية أصدرها